العمل المبكر

الحالة الراهنة

2023

الملخص



REAP

Risk-informed
Early Action
Partnership

لمحة عن شراكة العمل المبكر الواعي بالمخاطر

أُطلقت شراكة العمل المبكر الواعي بالمخاطر (REAP) أثناء قمة الأمم المتحدة للعمل المناخي في أيلول/سبتمبر 2019، وهي تجمع فريد من نوعه يضم مجموع من أصحاب مصلحة من مختلف الأوساط المناخية والإنسانية والإنمائية بهدف جعل مليار شخص أكثر أماناً من الكوارث بحلول عام 2025.

تتمحور هذه الشراكة حول أربعة أهداف طموحة تسعى من خلالها إلى إحداث تحول منهجي لجهة التحرّك في وقت مبكر في سبيل الحد من آثار الكوارث. وهي توفر مساحة للشركاء والمنظمات المتحالفة عبر مختلف مكوناتها لكي توظّف الأهداف الطموحة من أجل حشد الالتزامات والتحفيز على العمل.

شكر وتقدير

تتقدّم شراكة العمل المبكر الواعي بالمخاطر بالشكر إلى ماري فاغنر على جهودها المميزة والمتمثّلة في إجراء المقابلات الشخصية، والبحث، وكتابة هذا التقرير. فقد ساهمت رؤيتها والتحديات التي واجهتها بشكل كبير في جودة هذه النسخة الثالثة من تقرير الحالة الراهنة. كما تود الشراكة أن تنوّه بمساهمات أعضاء الفريق الآخرين في المعهد العالمي للسياسة العامة في برلين، ومن ضمنهم مارك شكوروفيتش والدكتور أ. ألكسندر غاوس وكاتارينا ناشبار. وفي الختام، لم يكن هذا التقرير ليرى النور لولا مساهمة العديد من الشركاء والخبراء الذين كرّسوا وقتهم وآراءهم لإثراء النتائج التي توصلنا إليها.

ملحوظة حول تعريف المصطلحات

مصطلحات البحث موضوع هذا التقرير مأخوذة من التعريفات الواردة في "مسرد مصطلحات العمل المبكر" إصدار 2022.

صورة الغلاف: © يويتشي إيشيدا / برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

المحتويات

تمهيد 4

ملخص بشأن الموقف الحالي؟ 5

استعراض الحالة الراهنة من العمل المبكر 6

التقدم المحرز نحوتحقيق أهداف شراكة العمل المبكرالواعي بالمخاطر 7

الموضوعات الناشئة ذات الأهمية والتطورات المتوقعة لعام 2024 10

التطلع نحوالمستقبل: أولويات لتوسيع نطاق العمل المبكر 12

الهدف الأول / قصة التغيير

بناء التوافق في حوار وطني حول العمل الاستباقي 15

الهدف الثاني / قصة التغيير

تضمين النُهج الواعية بالمخاطر في قرارات توفير الأموال والتمويل 16

الهدف الثالث / قصة التغيير

دمج معارف الشعوب الأصلية مع النُهج التكنولوجية لوضع المياه في صميم العمل 17

الهدف الرابع / قصة التغيير

ضمان تنفيذ العمل الاستباقي بقيادة محلية من خلال الحوار العام والتعلم 18

تمهيد

سيكون عام 2024 عامًا حافلاً بالتحديات على وقع استمرار تسارع التأثيرات المناخية في حدتها من حيث الحجم والشدة والتواتر؛ نظراً لفشل الإجراءات والجهود المبذولة بشأن التخفيف والتكيف من مواكبة هذا التسارع؛ في حين يعصف الصراع وانعدام الأمن بالعالم. وبالتالي نجد أن أهدافنا الرئيسية معرضة للخطر، بما في ذلك المحافظة على هدف الحد من ارتفاع درجة الحرارة العالمية بما لا يتجاوز 1.5 درجة مئوية، وتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وتحقيق أهداف إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث.

بيد أن تكاتفنا معاً زرع فينا سجية مواجهة التحديات، كما زرع عام 2023 بذور أمل لمستقبل أفضل. لاسيما أن ما بُذل من مساعٍ توجت بصدور قرار إنشاء أول صندوق عالمي للخسارة والضرر بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وإدراج الإنذار المبكر والعمل المبكر كمجال عمل ذي أولوية لاستراتيجية الحد من مخاطر الكوارث لمجموعة العشرين، وما تم إحرازه من تقدم في مبادرة الإنذار المبكر للجميع، بالإضافة إلى النشاط والاهتمام اللذين أولاهما مؤتمرالاطراف COP28 (مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ الـ 28) للعلاقة بين التنمية والمناخ والقضايا الإنسانية، كانت إجمالاً مساعٍ وفرت لنا زخماً ومنبراً لمواجهة التحديات المقبلة.

ومن بين المساعي البارزة التي قامت بها شراكة العمل المبكرالواعي بالمخاطر كانت المشاركة في تطوير ميثاق استباق الكوارث مع دولة الإمارات العربية المتحدة، ومن ثم الحصول على موافقة أكثر من 40 حكومة ومنظمة بحلول مؤتمرالاطراف COP28 (مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ الـ 28) إذ برهن الميثاق استعداد أصحاب المصلحة للعمل معاً عبر القطاعات والمناطق الجغرافية لدعم الطموح المشترك حول تمويل العمل المبكر. وبصفتنا رؤساء مشاركين في برنامج الشراكة، نتقدم بالشكر والثناء على عمل الأمانة العامة وزملائنا في دولة الإمارات العربية المتحدة والشركاء الداعمين في تحقيق هذا النجاح. ونحن ملتزمون بتوظيف الميثاق لمواصلة دفع الممارسات الإيجابية لتحقيق الفعالية في تمويل العمل المبكر، ونرحب بدعمكم في هذا الشأن.

وحرصاً في أن تظل مبادرتنا ذات جدوى وفعالية في عالم متغير، يجب علينا جميعاً أن نواصل التطلّع إلى تحديات المستقبل وأن نسأل عما إذا كان عملنا يحدث التغيير الذي نريد أن نراه. وهكذا فإن كل تقرير عن الحالة الراهنة تصدره شراكة العمل المبكرالواعي بالمخاطر يسعى إلى طرح هذا السؤال والإجابة عليه من خلال التفكير في العمل الجاري على مستوى العالم بشأن العمل المبكر وتسليط الضوء على أمثلة من الممارسات الجيدة التي من شأنها أن تعلمنا دروسا مفيدة.

ينطبق هذا السؤال أيضاً على شراكتنا، وسيكون محور تركيزنا جميعاً خلال عام 2024، في سياق مداولاتنا بشأن دور شراكة العمل المبكر الواعي بالمخاطر وأثرها لما بعد عام 2025. وبصفتنا رؤساء مشاركين في مجلس إدارة شراكة العمل المبكرالواعي بالمخاطر، فنحن ملتزمون بدعم الشراكة لتكون قائمة على الأدلة وطموحة وواثقة من أجل الوصول إلى نتيجة تعود بالفائدة على أولئك المعرضين بشكل متزايد للمخاطر الناجمة عن آثار تغير المناخ. نشكركم على مواصلة تقديم دعمكم وقيادتكم ومساعيكم في مجال العمل المبكر، والتي ستساعدنا جميعاً في الارتقاء إلى مستوى التحديات التي ستعترض سبيلنا وفي المضي قدماً نحوتحقيق الأهداف الحيوية لشراكتنا.



فاتومانافا أوأوبولوالثالث د. باوليلي لوتيرو(باو)

الرئيس المشارك لمجلس إدارة شراكة
العمل المبكر الواعي بالمخاطر؛
رئيس تحالف الدول الجزرية الصغيرة
السفير والممثل الدائم
البعثة الدائمة لساموا لدى الأمم المتحدة في نيويورك



جيرارد هاو

الرئيس المشارك لمجلس إدارة شراكة
العمل المبكر الواعي بالمخاطر
رئيس قسم التكيف والطبيعة والمرونة،
مديرية الطاقة والمناخ والبيئة
وزارة الخارجية، الكومنولث والتنمية، المملكة المتحدة

ملخص
بشأن الموقف الحالي؟

يأتي صدور تقارير الحالة الراهنة الآن وقد دخلت عامها الثالث لتقدم لمحات عن الاستثمارات والالتزامات والأنشطة الدولية والإقليمية والوطنية المرتبطة بالإنذار المبكر والعمل المبكر. وعلى ضوء ما جاء في توصيات التقرير الصادر في عام 2022؛ يركز تقرير هذا العام على عمل الشركاء في شراكة العمل المبكر الواعي بالمخاطر، كما يقدم التقرير لمحة عامة عن الالتزامات والأنشطة التي تسهم في تحقيق أربعة أهداف لشراكة العمل المبكر الواعي بالمخاطر؛ ويطرح كلاً من القضايا المقبلة (لعام 2024) والقضايا الطويلة الأجل، وسبل معالجتها.



كجزء من حملة التوعية بالطقس "متاني" تحت إشراف أكاديمية داراجا، تعرض هذه اللوحة الجدارية في قرية ليندي في كيبيرا تنبيهات تنبؤية جديدة صادرة عن إدارة الأرصاد الجوية الكينية. © مبادرة كونكوي للتصميم (KDI)

استعراض الحالة الراهنة من العمل المبكر

شهد عام 2023 تطورات جوهرية واكبت صدور **توصيات** تقرير الحالة الراهنة في العام الماضي:

1- لقد **تزايد الدعم المقدم للهيئات الإقليمية** والقيادات **على المستوى** الإقليمي فيما يتعلق بالإنذار المبكر والعمل المبكر، بيد أن إيجاد سبل لزيادة انخراط القيادة الحكومية في أنظمة العمل الاستباقي، على المستوى الوطني وكذلك الإقليمي، لا تزال على رأس أولوياتنا.

2- أسفر التواصل فيما بين العديد من الشركاء إلى كشف النقاب عن فوائد **التعاون الشامل لعدة قطاعات** من حيث وضع استراتيجيات مشتركة لتوسيع نطاق العمل الاستباقي لمنع حدوث آثار محددة، أو إعداد منشورات مشتركة للإسهام في تعزيز تبادل المعلومات بشأن التقدم المحرز المبني على الأدلة - وتبقى هذه الجهود على الرغم من ذلك غير كافية عند مقارنتها بالتحديات التي تواجهها.

3- شهد عام 2023 اعترافاً متزايداً بالقيمة **التي تشملها أنظمة الإنذار المبكر - العمل المبكر والحاجة إلى توظيف كامل سلسلة القيمة** في فهمها، لاسيما في سياق اتخاذ المجتمع الإنساني[1] المزيد من الخطوات لتعميم العمل الاستباقي. كما زادت فرص التعلم الكفيلة بدعم بناء القدرات بشأن مجموعة متنوعة من المواضيع والنهج والجماهير المستهدفة المعنية بنظم للإنذار المبكر - العمل المبكر.

4- أُعلن عن إطلاق ميثاق "استباق الكوارث" أثناء انعقاد مؤتمرالاطراف COP28 (مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ الـ 28) **بغية تحسين كفاءة التمويل لمواجهة الكوارث** (بما في ذلك العمل المبكر)، واعتمد عدد من شركاء "شراكة العمل المبكر الواعي بالمخاطر" استراتيجيات تنظيمية تسعى إلى توسيع نطاق الآليات والأدوات المالية وإدراج مصادر تمويل أكثر تنوعاً والتي لا تزال أولوية قصوى لتوسيع نطاق العمل المبكر.

5- لقد اصبحت النُهج المتبعة في التواصل بشأن المخاطر التي تعترف بالمجتمعات المعرضة للكوارث كجهات مرسلة للمعلومات،بدلاً من مجرد كونها جهات مستقبلة للمعلومات، أكثر اعترافاً بأنها ضرورية لتطوير نظم الإنذار المبكر - العمل المبكر مجدية. ومع ذلك، لا تزال مسألة التركيز على الناس في حقيقة الأمر تمثل فجوة في العديد من استراتيجيات وأنشطة نظم للإنذار المبكر- العمل المبكر، والتي غالبا ما تفتقر إلى آليات استقبال التغذية الراجعة باعتبارها مدخلات للمجتمعات المحلية وتغفل ما يُجمع من معلومات عن المخاطر داخل المجتمعات.

6- لقد لاحظنا إحراز تقدم في **اتساق التقاريرالتي تم إعدادها** بشأن أنشطة مختلف أصحاب المصلحة والحيلولة دون توليد مجموعات متعددة من البيانات التي يصعب التوفيق بينها، على سبيل المثال عندما تعمل المنظمات في نفس المنطقة، أو حينما تتم المشاركة في عدة مبادرات ذات أهداف متشابهة. علاوة على ذلك، لجأ عدد من أصحاب المصلحة إلى وضع نهج جديدة لقياس عمليات التمويل (الحكومية) للعمل الاستباقي أوأنشطة الإنذار المبكر- والعمل المبكرالأوسع نطاقاً، مما سيسهم في جعل مستقبل الاستثمارات في العمل المبكرأكثر شفافية، ويلقي على عاتق المانحين أن يكونوا مساءلين تجاه التزاماتهم.

وبالنسبة لعام **2024**، تشمل المواضيع ذات الأولوية ما يلي: الآثار المستمرة لظاهرة النينيو؛ وتوسيع نطاق العمل الاستباقي ليشمل المزيد من أنواع مكامن الخطر ؛ وزيادة عدد أدوات تمويل مواجهة مخاطر الكوارث التي تدعم النهج المبكرة والاستباقية؛ وإيجاد حل وسط بين وجهات النظر المختلفة بشأن أفضل السبل الكفيلة بتوسيع نطاق العمل الاستباقي.

وبالنظرإلى المستقبل، لا بد من مواصلة الجهود لتمكين الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية والمناخية من العمل بشكل أفضل عبر قطاعاتها، لاسيما وأن نتيجة **البحث والتحليل لهذا العام أفضت إلى طرح ثلاث خطوات لتنفيذ هذا النهج**.

1- ولابد من السعي إلى تحقيق فهم مشترك لما هو دور (وحدود) الإنذار المبكر -العمل المبكر بما في ذلك العمل الاستباقي، في إطار دورة إدارة مخاطر الكوارث الأوسع نطاقا والتخطيط الطويل الأجل. وهوما يستلزم استكشافًا أعمق لكيفية توظيف العمل الاستباقي والخبرات الإنسانية لدعم التعاون عبر القطاعات مع الجهات الفاعلة في مجال التنمية والمناخ.

2- يجب أن تُراعي مناقشات السياسة العالمية الحقائق التي تواجه المجتمعات والمنظمات المنفذة الأكثر تضررا من آثار تغير المناخ وأن تسترشد بها.

3- تحتاج المبادرات والشراكات والشبكات ذات الصلة التي تعمل على جوانب مختلفة من العمل المبكرإلى توضيح وفهم قيمتها المضافة المحددة، وكيفية ارتباطها ببعضها البعض، وما هي الفوائد التي يمكن أن يتوقعها أصحاب المصلحة من مشاركتهم.

---

1 وتشمل "سلسلة القيمة الكاملة"، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي: المراقبة المنهجية؛ رصد المناخ والطقس؛ التنبؤ القائم على الأثر؛ تصميم وتنفيذ نظام الإنذار المبكر؛ التواصل بشان المخاطر تخطيط العمل المبكروتنفيذه؛ تطوير أدوات التمويل المناسبة وتقديم التمويل عبر مختلف مكونات سلسلة القيمة؛ العناصر التي تنشئ بيئة تمكينية، مثل التشريعات والسياسات والتخطيط الوطني؛ وتطوير وتعميم المعارف والقدرات المتعلقة بالمخاطر.

التقدم المحرز نحوتحقيق أهداف شراكة العمل المبكرالواعي بالمخاطر

تم إطلاق شراكة العمل المبكرالواعي بالمخاطر من أجل تحقيق أربعة أهداف مشتركة، يسهم كل منها في جعل 1 مليار شخص أكثر أماناً في مواجهة الكوارث بحلول عام 2025. ومن غير الممكن تحقيق هذه الأهداف الطموحة، التي وضعها الشركاء في شراكة العمل المبكرالواعي بالمخاطر، إلا من خلال الشراكة والالتزام المشترك باتخاذ العمل المبكر المشترك والواعي بالمخاطر.

يهدف الهدف الأول إلى، أنه بحلول عام 2025، سيجري 50 بلداً استعراضاً لقوانينهم وسياساتهم و/أوخططهم المتعلقة بإدارة مخاطر الأزمات/الكوارث والتكيُّف مع المناخ ويدمجها لضمان أنها تعمل على الحد من تأثيرات تغيُّر المناخ وتعرّض الأشخاص والبيئة لها. حققنا حتى الآن الهدف الأول، حيث اتخذت أكثر من 50 دولة مختلفة خطوات محددة لتحقيق هذا الهدف. ويواصل العديد من الشركاء العمل على تحديد النهج المتكاملة باعتبارها ذات أولوية، كما تساهم عدة منظمات بشكل مباشر بدفع وتيرة هذا الهدف من خلال دعم البلدان في دمج السياسات والخطط ذات الصلة. كما آل التقدم المحرز نتيجة زيادة القيادة الحكومية إلى تحقيق مكاسب: إذ أصبحت أنشطة الشراكة تجتذب المزيد والمزيد من الجهات الفاعلة الحكومية؛ وباتت الحكومات تتناول الحديث أكثر مما مضى عن تكامل العمل المبكر؛ وهناك تحرك قوي نحوإضفاء الطابع المؤسسي على الإنذار المبكر - العمل المبكر كنهج للتصدي للكوارث. وبالمقابل، بينما تُعد مسألة وجود قيادة على المستوى الوطني لصياغة التشريعات والسياسات المتكاملة أمراً بالغ الأهمية لضمان خلق بيئة مناسبة لنهج شاملة لإدارة مخاطر الكوارث، فإن الترجمة والمواءمة وفقاً للسياق مطلوبتان لسد الفجوة بين أطر عمل السياسات المتفق عليها دولياً والأنظمة الوطنية، وربط وتكييف هذه الجهود على المستوى المحلي.

لتحقيق **الهدف الثاني**، فإنه بحلول عام 2025، سيتم توفير آليات التمويل والتسليم المرتبطة بخطط العمل المبكرالفعّالة لتغطية مليار شخص إضافي، مما يضمن قدرتهم على التصرف قبل التعرُّض للكوارث والأزمات المتوقعة. لا تزال بيانات عمليات التمويل القابلة للمقارنة حول العمل المبكر غير متاحة بشكل واضح، غير أن مدفوعات أكبر خمسة صناديق إنسانية تُظهر أن الإنفاق على العمل الاستباقي قد زاد بشكل كبير خلال السنوات الماضية: في عام 2022، وهو آخر عام توفرت عنه تقارير كاملة، بلغ حجم التمويل المشار إليه على أنه "استباقي" أكثر من 63.8 مليون دولار أمريكي، وهوما يمثل زيادةً تربوعلى 50 في المائة منذ عام 2020 (حيث أنفق من هذه الأموال 41.5 مليون دولار كحد أقصى). ومع ذلك، يُظهر البحث الذي أجراه مركز الحماية من الكوارث أن 2.7 في المائة فقط هي عمليات تمويل من جهات تنموية دولية تم ترتيبها مسبقاً في عام 2021، في حين استحوذ التمويل الاستباقي على حصة أقل من 0.2 في المائة فقط من عمليات التمويل الإنسانية. وقد أُحرز تقدم بشأن الهدف 2، بيد أن تحقيقه لا يزال يتطلب بذل المزيد من الجهد - العمل في المقام الأول على توسيع نطاق التمويل وتنفيذ العمل المبكر، هذا بالإضافة إلى العمل على إعداد تقارير عن عدد الأشخاص الذين تصل إليهم البرامج ذات الصلة. ومع ذلك، هناك طريق للمضي قدماً للتعامل مع أول هذه التحديات والمتمثل بـ -"استباق الكوارث: هوميثاق بشأن التمويل لإدارة المخاطر" الذي أقرته أكثر من 40 دولة ومنظمة في مؤتمر COP28 (مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ ال 28) ويوفر خارطة طريق لتحقيق الهدف 2 بشكل مستدام.

تتمثَّل الغاية من **الهدف الثالث** في أنه بحلول عام 2025، سنستثمر ما لا يقل عن 500 مليون دولار أمريكي في إنشاء البنية التحتية لنظام الإنذار المبكر والمؤسسات الخاصة به لاستهداف العمل المبكرفي مجتمعات "الميل الأخير/الأول". ويبدو من المعقول أن الهدف 3 قد تحقق الآن: فقد ساهم العديد من الشركاء في تحسين البنية التحتية لنظام الإنذار المبكر بتمويل يزيد على 500 مليون دولار أمريكي، بالإضافة إلى أن مبادرة الأمين العام للأمم المتحدة بشأن الإنذار المبكر للجميع تشهد زخماً متزايداً. وأشار العديد من الشركاء الحكوميين إلى الهدف 3 كأولوية لهم. ومع ذلك، لا يزال العمل المستمر المرتبط بهذا الهدف مهماً. على سبيل المثال، في حين يرى العديد من الشركاء أنه من المُسَلّم به أن المجتمعات "المحلية" أو"الميل الأخير/الأول" هي في صميم أنشطتها، لا يزال هذا التركيز محدداً على أنه "ما يصعب قياسه". وعلاوة على ذلك، ما زالت عدة بلدان من البلدان الكبيرة المانحة في القطاع الإنساني لا تعمل مباشرة مع الشركاء المحليين القائمين على التنفيذ.

ويسعى الهدف الرابع إلى ضمان تغطية مليار شخص إضافي بنظم إنذار مبكر جديدة أو مُحسنة، بما في ذلك الإنذار المبكر بموجات الحر، وربطها بنظم إدارة المخاطر على المدى الطويل، ودعمها بالتواصل الفعّال بشان المخاطر والحوار بين أصحاب المصلحة من القطاع العام بحلول عام 2025. وفي عام 2023، حقق الهدف 4 مكاسب من خلال زيادة الوعي بالفروق الدقيقة في نظم الإنذار المبكر في المحافل الدولية، وزيادة الحشد بشأن تمكين الإنذار المبكر والعمل المبكر وذلك بفضل الزخم الذي تولد حول مبادرة الإنذار المبكر للجميع. وبقدر ما تم إحرازه من تقدم ملحوظ في نشر التحذيرات والبلاغات، يُلاحظ وجود تناقض صارخ في معرفة ما تنطوي عليه الكوارث من مخاطر وتخلف عن الركب إلى حدٍ بعيد. وفيما يتعلق بالتنفيذ الفعلي لشتى أغراض هذا الهدف، لا يزال الطريق أمامنا طويلاً. وفي حين أن عدد نظم الإنذار المبكر بمكامن الخطر المتعددة قد ازداد في جميع المناطق، فإن نصف بلدان العالم لا تزال تفتقر إلى هذه النظم مع وجود اختلافات جغرافية مستمرة وكبيرة.

الشكل 1. التقدم المحرز في العمل المبكر على المستوى الإقليمي



الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

العمل الاستباقي مجتمع الممارسين

- بعد إطلاق مجتمع الممارسين المعني بالعمل الاستباقي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الذي تم إنشاؤه عن طريق برنامج الأغذية العالمي والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، تم تطوير الاختصاصات لتوجيه عمله المستمر.
- في إطار برنامج خدمات معلومات الطقس والمناخ الخاص بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا WISER MENA يمكن لمجتمع الممارسين أيضاً الوصول إلى منح البرامج الصغيرة للموظفين والفعاليات. يبحث كلكلّ من مجتمع الممارسين والبلدان منفردةً في تنظيم منصة حوار إقليمية أو وطنية.

آخذة بالتطور

شرق أفريقيا

برنامج توسيع نطاق برنامج "دارجا"/ DARAJA في شرق افريقيا الخاص بمؤسسة ريسورجنس (Resurgence)

- لقد مكنت مكنت المشاريع التجريبية الرائدة لأصحاب المصلحة المتعددين في برنامج "داراجا" المجتمعات الحضرية التي تعيش في المستوطنات غير الرسمية في نيروبي ودار السلام من اتخاذ أعمال وقائية قبل حدوث الظواهر الجوية لتجنب الخسارة وتحسين سبل العيش.
- توسعت أنشطة دراجا لتشمل مدن أخرى في المنطقة وتوفر معلومات مناخية قابلة للتنفيذ وخدمات إنذار مبكر لـ 250 مليون من سكان الحضر.

تم توسيع النطاق

جنوب أفريقيا

تشغيل مركز عمليات الطوارئ والعمليات الإنسانية التابع للجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي (SHOC).

- في أعقاب إعلان مابوتو، اجتمعت سلطات إدارة مخاطر الكوارث العاملة في المنطقة لتوقيع مذكرة اتفاق حكومية دولية وتشغيل مركز عمليات الطوارئ والعمليات الإنسانية التابع للجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي.
- سيقوم المركز بتنسيق التأهب لمخاطر الكوارث والاستجابة لها والتعافي المبكر منها على الصعيد الإقليمي لدعم الدول الأعضاء المتضررة من الكوارث.

المرحلة التالية

جنوب شرق آسيا

بيان وزاري بشأن تعزيز العمل الاستباقي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا (ASEAN)

- خلال "عام العمل الاستباقي" لرابطة أمم جنوب شرق آسيا (ASEAN)، تم اعتماد بيان وزاري حول تعزيز اتخاذ العمل الاستباقي لتنفيذ برنامج عمل اتفاقية رابطة أمم جنوب شرق آسيا لإدارة الكوارث والاستجابة لحالات الطوارئ (AADMER).
- اللبنات الأساسية الثلاثة هي: (1) توفير معلومات شاملة عن المخاطر والتنبؤ بها ونظم الإنذار المبكر؛ (2) التخطيط الاستراتيجي والعمليات ذات الكفاءة؛ و(3) التمويل المُرتب مسبقاً.

اعتمدت

آسيا والمحيط الهادئ

زيادة التضافر بشأن العمل الاستباقي في آسيا والمحيط الهادئ

- يواصل فريق العمل المرجعي التقني في آسيا والمحيط الهادئ المعني بالعمل الاستباقي نموه وقد تم تعزيز التضافر في جميع أنحاء المنطقة من خلال دعم خارطة الطريق الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ الخاصة بالعمل الاستباقي، 2023-2027 ونشر المعايير الفنية للعمل الاستباقي في آسيا والمحيط الهادئ، والقيام بأعمال خاصة بالعمل الاستباقي والتحويلات النقدية لمواجهة مكامن الخطر سريعة الظهور مع فريق العمل المرجعي المعني بالمساعدة النقدية الإقليمي.

التماسك

المحيط الهادي

التحليلات الإقليمية بشأن العمل الاستباقي في منطقة المحيط الهادئ

- نشرت منظمة الأغذية والزراعة وجامعة سيدني للتكنولوجيا *مسارات نحوالعمل الاستباقي في بلدان جزر المحيط الهادئ*.
- أصدر الفريق الاستشاري للشؤون الإنسانية ورابطة المنظمات غير الحكومية في جزر المحيط الهادئ ومنظمة الأغذية والزراعة ورقة حول *تصور نموذج للعمل الاستباقي في منطقة المحيط الهادئ*.

الدروس المستفادة

الموضوعات الناشئة ذات الأهمية والتطورات المتوقعة لعام 2024

ظاهرة النينيو

في النصف الثاني من عام 2023، توقع خبراء المناخ تكوّن ظاهرة النينيو الطبيعية، والتي تحدث عادة كل عامين إلى سبعة أعوام، ولها تأثيرات كبيرة على أنماط الطقس لمدة تصل إلى عام في العديد من مناطق العالم. فعلى أجزاء كبيرة من أفريقيا، على سبيل المثال، يمكن أن تؤدي ظاهرة النينيوإلى حالات جفاف شديدة في بعض المناطق وفيضانات أوحدوث عواصف في مناطق أخرى. ونظراً لإمكانية التنبؤ بالظاهرة بمهلة زمنية كبيرة تسمح بالتخطيط وتنفيذ العمل الاستباقي، فقد أشار العديد من الشركاء إلى ذلك على أنه محور رئيسي لعام 2023 (وربما بعد ذلك).

- **وخصص** برنامج الأغذية العالمي 12.8 مليون دولار أمريكي دولار أمريكي للعمل الاستباقي لتجنب وتخفيف الآثار الإنسانية المتوقعة المتمثلة بالجفاف الناجم عن ظاهرة النينيوفي أربعة بلدان في الجنوب الأفريقي، و4.1 مليون دولار أمريكي لحماية حياة الناس وسبل عيشهم تحسبا لحدوث فيضانات في سبع مناطق إدارية من الصومال.
- **وأطلقت** منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة خطة العمل الاستباقي والاستجابة لظاهرة النينيو، التي تعطي الأولوية للعمل في 34 بلدا في أربع مناطق (شرق أفريقيا، والجنوب الأفريقي، وأمريكا اللاتينية، وآسيا والمحيط الهادئ) مع التركيز على التخفيف من آثار الظاهرة على الزراعة والأمن الغذائي. وتهدف الخطة إلى الوصول إلى 4.8 مليون شخص بحلول آذار/مارس من عام 2024، وتتطلب التدخلات المخطط لها تمويلا بقيمة 160 مليون دولار أمريكي. وحتى الآن، وبالتنسيق الوثيق مع الحكومات والشركاء، أطلقت الفاو العمل الاستباقي في 19 بلدا، حيث قدمت الدعم لحوالي 700,000 شخص من الفئات الضعيفة (المزارعين والرعاة والصيادين) لمساعدتهم في المحافظة على إنتاج الغذاء.
- **أطلق شركاء فريق العمل المرجعي الإقليمي المعني بالعمل الاستباقي (RAAWG)** في الجنوب الأفريقي بشكل مشترك أول وأكبر تنشيط مشترك بين الوكالات لمواجهة الجفاف استناداً إلى ظاهرة النينيو المتوقعة. وتم صرف ما يُقدّر بنحو17 مليون دولار أمريكي لتنفيذ العمل الاستباقي متعددة القطاعات، وصلت إلى 693,000 مستفيد في جميع أنحاء المنطقة. كما نسقت أمانة فريق العمل المرجعي الإقليمي المعني بالعمل الاستباقي (RAAWG) (منظمة الأغذية والزراعة والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر وبرنامج الأغذية العالمي) وضع أول أطر عمل للعمل الاستباقي مشتركة بين الوكالات صندوق الاستجابة للطوارئ المركزي (CERF) لمواجهة ظاهرة النينومن أجل مدغشقر وزمبابوي، بالتعاون مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية الإقليمي لجنوب وشرق أفريقيا.
- في آب/أغسطس 2023، **نظم المركز الأفريقي لتطبيقات الأرصاد الجوية** لأغراض التنمية (أكماد) فعالية تحت عنوان "يوم حوار السياسات للعمل الاستباقي" لتعزيز الحوار وتعزيز التفاهم بين الشركاء حول ظاهرة النينيو. وفي حين أشار المركز إلى أن ظاهرة النينيو قد تقدم بعض الفوائد المحتملة، أكد ACMAD أنه لا يمكن الاستفادة من هذه الظاهرة ما لم يتعاون جميع أصحاب المصلحة بشكل وثيق للتخفيف من الآثار السلبية المحتملة. وشارك العديد من الشركاء في شراكة العمل المبكر الواعي بالمخاطر في حلقة النقاش، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، ومفوضية الاتحاد الأفريقي. ولتسليط الضوء على أهمية ظاهرة النينيومن أجل العمل الاستباقي، نشر مركز المعارف المعني بالعمل الاستباقي (Anticipation Hub)مجموعة من الأسئلة التي يتكرر طرحها حول هذا الموضوع.

توسيع نطاق العمل الاستباقي

تم تشكيل فريق عمل مرجعي تقني جديد **معني بالمخاطر المتعددة، بما في ذلك المخاطر** المركبة، في منصة الحوار العالمي لعام 2023. ويهدف عمل الفريق إلى تسهيل الاتصالات بين الأوساط الأكاديمية والممارسين والجهات المانحة وتسريع التعلم والتركيز على التحليلات المشتركة من أجل إعداد إرشادات عملية لمجتمع العمل الاستباقي. وتم إطلاق فريق **عمل مرجعي آخر معني بالعمل الاستباقي** بقيادة محلية في آب/أغسطس 2023، ويشترك في رئاستها حاليا دياكوني كاتاستروفينهيلفي، والصليب

الأحمر الألماني، والشبكة العالمية لمنظمات المجتمع المدني للحد من الكوارث، وشبكة Start، ومنظّمة 'منظمة مكافحة الجوع فيتهونرهيلفي (Welthungerhilfe). وفي الوقت نفسه، نظم مركز التميز من أجل المرونة تجاه تغير المناخ والكوارث اجتماعاً تشاورياً من أجل إصدار كتيب **حول الإنذار المبكروالعمل المبكر في السياقات الهشة**. وسبق إطلاق الكتيب (2024) صدور ورقة السياسات بعنوان "نُظم الإنذار المبكر والعمل المبكر في السياقات الهشة والنزاعات والعنف: التصدي لمخاطر المناخ والكوارث المتزايدة". كما تمول ألمانيا أيضاً مشروع منظمة MapAction بحوالي 540,000 دولار أمريكي (500,000 يورو) لتحسين الوصول إلى البيانات وجودتها من أجل توظيف العمل الاستباقي، بما في ذلك في البيئات الهشة والمتأثرة بالنزاعات سياسات بعنوان "نُظم الإنذار المبكر والعمل المبكر في السياقات الهشة والنزاعات والعنف: التصدي لمخاطر المناخ والكوارث المتزايدة". كما تمول ألمانيا أيضاً مشروع منظمة MapAction بحوالي 540,000 دولار أمريكي (500,000 يورو) لتحسين الوصول إلى البيانات وجودتها من أجل **توظيف العمل الاستباقي، بما في ذلك في البيئات الهشة والمتأثرة بالنزاعات**.

في نوفمبر/تشرين الثاني، 2023 شارك الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر والصليب الأحمر الألماني ومنظمة الأغذية والزراعة في تنظيم ورشة **عمل حول العمل الاستباقي في سياقات النزوح**، استضافها مركز المعارف المعني بالعمل الاستباقي. لمناقشة النهج الحالية والسبل الملموسة للمضي قدماً، جمعت ورشة العمل خبراء وممارسين شاركوا بالفعل في العمل الاستباقي المتعلق بالنزوح أوجهات راغبة بالمشاركة؛ إلى جانب قطاع الباحثين والمؤسسات الأخرى التي تعمل على نماذج يمكن استخدامها لاستباق النزوح ونتائجه الإنسانية؛ وكذلك الجهات المانحة.

كما استمر العمل على بذل الجهود الرامية **إلى توسيع نطاق العمل الاستباقي** لتشمل النظر في المزيد من أنواع المخاطر. فعلى سبيل المثال، تم إطلاق إطارعمل العمل الاستباقي لصندوق الاستجابة للطوارئ المركزي (CERF) الذي يهدف إلى الحيلولة دون تفشي جائحة الكوليرا في جمهورية الكونغوالديمقراطية (بمبلغ 750,000 دولار أمريكي مستهدفاً 150,000 نسمة في جمهورية الكونغوالديمقراطية). كما نشر الرؤساء المشاركون للفريق العامل المعني بالعمل الاستباقي والصحة ضمن مركز المعارف المعني بالعمل الاستباقي ملخصاً حول العمل الاستباقي لمواجهة الأوبئة.

تمكين العمل المبكر من خلال آليات التأمين

يتعاون العديد من الشركاء ويزداد انخراطهم بالمشاركة في زيادة عدد أدوات تمويل مخاطر الكوارث التي تدعم النُهج الاستباقية. في نهاية عام 2022، عقد **مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية** والقدرة **الأفريقية لمواجهة المخاطر** شراكة لتحسين إدارة المخاطر والتخفيف من آثار الكوارث من خلال التأمين المعياري (القائم على المؤشرات)، والذي يهدف إلى زيادة إمكانية الوصول ونقل المخاطر إلى أسواق عمل شركات التأمين. **ويخطط برنامج الأغذية العالمي** أيضاً لتنفيذ مشاريع تجريبية رائدة إضافية للاستفادة من عناصر التأمين ضد مخاطر المناخ من أجل توسيع نطاق برامج العمل الاستباقي (انظر الفصل 2 من الهدف) وإلى جانب العمل الاستباقي، **تواصل منتدى تطوير التأمين** بعدة حكومات لدعم بناء القدرات وزيادة فهمها للفرص التي يوفرها التأمين ضد المخاطر، بعدة وسائل منها الاتفاق الثلاثي الذي عقد مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والحكومة الألمانية. وفي شراكة بين القطاعين العام والخاص مع آون Aon ومركز الحماية من الكوارث (CDP) **وصندوق الطوارئ للاستجابة للكوارث (DREF) الخاص بالاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر**، تم تطوير منتج تأمين كنموذج تمويل جديد للاستجابة الإنسانية: سيتم استثمار ما يصل إلى 5 ملايين فرنك سويسري سنوياً لتمويل أقساط التأمين، والتي من شأنها أن تولد ما يصل إلى 20 مليون فرنك سويسري لتمويل مخاطر الكوارث. ويدعم شركاء آخرون في برنامج شراكة العمل المبكر الواعي بالمخاطر توظيف التأمين عن طريق تمويل الأقساط وتطوير منتج أداة التأمين، على الرغم من أن مقدمي خدمات التأمين ما زالوا يلاحظون بعض التردد من الجهات المانحة في تمويل أقساط التأمين على نطاق واسع داخل القطاع الإنساني. وعلى الرغم مما تم تحقيقه من تطور بصورة إيجابية، أوصى العديد من المشاركين في الاستطلاع بتصميم أدوات أكثر شمولا بالنسبة للتأمين المعياري القائم على المؤشرات **وتمويل مخاطر** الكوارث، **والتي يمكن** أن **تدعم مساعي** منصة Global Shield ومنتدى تطوير التأمين ومرفق تسهيلات التأمين وتمويل المخاطر التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الانتقال من الاختلافات المصطلحية نحوالمناقشات المفاهيمية

أخيرا، كجزء من المقابلات التي أجريت مع المُخَبرين الرئيسيين بغية إعداد تقرير الحالة الراهنة هذا، وكذلك في المناقشات العامة وغير الرسمية، يبدوأن النقاش الدائر حول المصطلحات والتعاريف (انظر تقرير الحالة الراهنة لعام 2022 ومسرد مصطلحات شراكة العمل المبكر الواعي بالمخاطر (قد دخل في المرحلة التالية، ويتجلى ذلك في السؤال المطروح المتكرر حول كيفية وضع الأطر الناظمة للمسار المؤدي إلى توسيع نطاق الإنذار المبكر – العمل المبكر. وفي جوهر الأمر، يؤكد أحد الأطر على الجوانب الإنسانية للعمل الاستباقي: إذ أنه يوظف العمل الإنساني باعتباره نقطة انطلاق، ومن خلالها يخطط للتوسع للوصول إلى الجهات الفاعلة في مجال التنمية والمناخ والجهات الفاعلة الأخرى لدعم تمويل العمل الاستباقي كوسيلة لتجنب ما يترتب من تأثيرات إنسانية ناشئة أوالتخفيف من حدتها. هذا في حين يعتمد إطارٌ آخر منظوراً أوسع للعمل الاستباقي: فهويركز على تطوير تنوع أكبر في النهج والأنشطة، ومعالجة نطاق زمني أوسع من خلال التأمين الاستباقي أوالتنمية الواعية بالمخاطر، على سبيل المثال. علماً بأن هذه الأطر لا يستبعد بعضها بعضاً بالضرورة، ولكن لا بد من بذل جهود من جميع الأطراف لإيجاد طريقة (أوطرق) فعالة للمضي فيها قدماً.

التطلع نحو المستقبل: أولويات لتوسيع نطاق العمل المبكر

يشارك عدد متزايد من الجهات الفاعلة في أجندة الإنذار المبكر، بما في ذلك وضع السياسات، والاستثمار، والتخطيط، والتنفيذ. ولابد من الإشادة هنا بالفضل الكبير الكامن وراء تنوع الجهات الفاعلة التي تساهم في تحسين الوعي والفهم والعمل التعاوني عبر سلسلة القيمة الكاملة، إذ أصبحت النُهج المتبعة إزاء جدول الأعمال أكثر تطوراً ودقة. وتتفق معظم الجهات الفاعلة مع الدعوات الموجهة إلى الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية والمناخية داعيةً إلى العمل بتناغم أوثق، عبر القطاعات والمستويات، على النحوالموصى به في تقرير الحالة الراهنة لعام 2022.

سلطت أبحاث وتحليلات هذا العام الضوء على ثلاث طرق مهمة للقيام بهذه الخطوة. بل يمكن اعتبار تلك الطرق شروطاً مسبقةً لتحقيق أهدافنا المشتركة، بما في ذلك أهداف شراكة العمل المبكر الواعي بالمخاطر الأربعة وهدف الإنذار المبكر للجميع المتمثلالمتمثلة في تغطية الجميع بأنظمة الإنذار المبكر، حيث تم ربط كل منها بأحد محركات التغيير الثلاثة لشراكة العمل المبكر الواعي بالمخاطروتحديد نقطة الانطلاق التي يمكن البدء بالعمل منها. ومع ذلك، من الواجب معالجة كل محرك من محركات التغيير لإحراز تقدم في هذه المجالات الثلاثة.

إدماج العمل الاستباقي في العمل الأوسع نطاقا لإدارة مخاطر الكوارث

هناك حاجة إلى استكشاف أعمق لمستقبل العمل الاستباقي : هل سيبقى مسألة إنسانية في الغالب؟ هل يمكننا أن نرتقي به إلى المستوى المفروض أن يحتله من خلال توظيف الموارد الإنسانية وحسب؟ وكبديل عن ذلك، كيف يمكن توظيف العمل الاستباقي والخبرات الإنسانية لدعم التعاون عبر القطاعات مع الجهات الفاعلة في مجال التنمية والمناخ؟ يجب أن يدعم هذا الاستكشاف الفهم المشترك للدور الذي يمثله الإنذار المبكر – العمل المبكر (وما يفرضه من القيود،) ولا سيما العمل الاستباقي، في كونه جزءاً من التخطيط طويل الأجل وجزءاً من دورة إدارة مخاطر الكوارث الأوسع.

وعلى الرغم من أن العمل الاستباقي نشأ من رحم المنظمات الإنسانية، إلا أنه يحظى بدعم سياسي واسع النطاق عبر القطاعات. ومن شأن العمل الاستباقي ذوالكفاءة والفعالية أن يَحُول دون وقوع أويقلل من وقوع خسائر في المكاسب التنموية، كما من شأنه أن يدعم عمليات الاستجابة للخسائر والاضرار الناجمة عن التأثيرات المناخية، فضلا عن تقليل الاحتياجات الإنسانية الحادة. وفيما لوتم تطبيقه على نطاق واسع، فتكمن فيه القدرة على تغيير حياة المزيد من الأشخاص الأكثر تضررا من أزمة المناخ والمعرضين لمخاطرها. ومع ذلك، يجب علينا مواصلة العمل من أجل تحديد كيفية تنفيذ عمل استباقي يرتقي إلى المستوى المطلوب في مواجهة الاحتياجات المتزايدة. فمن المسائل التي لا تزال الجهات الفاعلة تتصدى لها، هي مسألة مستوى التمويل المتاح لتنفيذ العمل الاستباقي : ففي حين يجري إحراز تقدم في هذا الصدد، كما تمت الإشارة إليه في الفصل المتعلق بالهدف الثاني من هذا التقرير، إلا إنه لا يزال غير كافٍ.

إن تحقيق ما ينطوي عليه العمل الاستباقي من فوائد يعني أيضاً دمجه بقوة في دورة متماسكة ومنسقة لإدارة مخاطر الكوارث. إذ يجب أن يعمل العمل الاستباقي - باعتباره تدخلاً قصير الأجل على الاستجابة للمخاطر الكامنة التي لا يمكن تجنبها أوالتخفيف من حدتها أوتحويلها من خلال التنمية الواعية بالمخاطر والتكيف مع المناخ وبناء المرونة - ويجب أن يتواكب العمل جنباً إلى جنب مع هذه النهج من أجل دعم التنمية طويلة الأجل والجهود المستمرة للحد من مخاطر الكوارث. وتقع مسؤولية ضمان تحقيق ذلك على عاتق العاملين في المجال الإنساني والقطاع التنموي والجهات الفاعلة في مجال المناخ على حدٍ سواء.

تحتل النهج الواعية بالمخاطر مكاناً جوهرياً في صميم العمل الاستباقي، ويمكن أن تساهم آثارها الإيجابية قصيرة الأجل بشكلٍ فعالٍ كعامل تمكين رئيسي في التنمية المستدامة طويلة الأجل - هذا في حال تم دمجها بشكل فعال مع العمليات طويلة الأجل. فمن خلال اعتماد منظور طويل الأجل يتسم بالوعي بالمخاطر حيال عمليات التخطيط، لن يتيسر لنا سد الفجوات في النهج الحالي المجزأ للكوارث وحسب، بل سنتمكن من إطلاق العنان لتحقيق المزيد من التمويل المنسق عبر دورة إدارة الكوارث. ومن أجل عمل استباقي على نطاق واسع، تستدعي الحاجة إجراء محادثات استراتيجية أعمق بين الجهات الفاعلة في مجالات المناخ والتنمية والمساعدات الإنسانية لتحديد موقف مشترك بخصوص التغييرات المطلوبة في أسلوب العمل المعتاد بالنسبة للتمويل والتنفيذ والتقييم.

ما الذي يتعين علينا فعله الآن؟ ؟

نقطة البداية: *الالتزام العالمي بشأن السياسات والممارسات (محرك التغيير 1)*

يجب أن يُصار إلى معالجة هذه المسألة من زوايا متعددة، من قبل مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة، في مجموعة من السياقات. ويأتي **هنا دور ميثاق "استباق الكوارث"**، في محاولته لتحفيز العمل المنسق عبر القطاعات والجداول الزمنية، ليقدم خارطة طريق لتحقيق ذلك الالتزام فيما يتعلق بالتمويل. وتُشجع الحكومات والمنظمات التي صادقت على الميثاق - وتلك التي لم تفعل ذلك بعد - بشدة على استخدام المبادئ الواردة الميثاق لتقييم الكيفية التي يمكن من خلالها تحويل نُهجها لتوفير التمويل قبل حلول كارثة بما يتماشى مع الاحتياجات المحددة أعلاه. كما أن نشاط **التكتل السياسي الهادف للصفقة الكبرى بشأن تعزيز العمل الاستباقي** يَعدُ بإحراز تقدم في هذا المجال أيضاً. وينص على أنه من بين أولويات التغيير الأخرى، ينبغي أن يمثل العملالاستباقي جهداً جماعياً مشتركاً بين الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية والمناخية. وفي حال قدرة التكتل السياسي بالعمل مع الزملاء في مجال التنمية والمناخ لتقديم توصيات ملموسة حول كيفية استخدام العمل الاستباقي كرافعة لدمج العمل الإنساني والتنموي والمناخي بشكل أفضل، فقد نرى قريباً مساراً واضحاً نحوتعاون حقيقي بين القطاعات.

ترسيخ المناقشات المتعلقة بالسياسات العالمية في الظروف الواقعية أثناء التنفيذ

يجب أن نمعن النظر في الظروف الواقعية التي تواجهها المنظمات المنفذة على أرض الواقع. كما يجب أن تدعم المناقشات السياسية العالمية وتسترشد بالمعلومات من المجتمعات الأكثر تضرراً من آثار تغير المناخ والتي تضطلع بتنفيذ عمليات الإنذار المبكر والعمل المبكر.

هناك انفصام بين المناقشات المتعلقة بالسياسات العالمية وواقع التنفيذ المجتمعي للإنذار المبكر والعمل المبكر. وينطبق هذا أيضاً عندما يتعلق الأمر بربط تمويل العمل الاستباقي بجهود التنمية أوالتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره على المدى الطويل. ومن ناحية الممارسة العملية، تتجلى هذه العزُلة والانقسام بشكل أكبر على مستوى السياسة والتمويل الاستراتيجي.

يُعدّ المستوى الدولي ساحة التأثير الأولى لشراكة العمل المبكر الواعي بالمخاطر،لكنها تستفيد أيضاً من المشاركة النشطة لشركائها في وضع البرامج على طول سلسلة القيمة موضع التنفيذ على جميع المستويات. وتتيح هذه العضوية المتنوعة للشراكة امتلاك الوسائل الكفيلة برفع مستوى الشواغل والاعتبارات العملية بالنسبة لأولئك الذين لا يُسمع صوتهم في كثير من الأحيان على الساحة العالمية. ولكن لا تزال هناك تحديات يتعين التغلب عليها من أجل القيام بذلك. وفي إطار تقييم الشراكة تبين أن لديها مجال كبير لتحسين مشاركتها مع الحكومات والمنظمات غير الغربية - وهي تحديات من المحتمل أن تواجهها العديد من المبادرات والشراكات والشبكات الأخرى. وفي إطار عملها الحالي ومن خلال شركائها، تهدف شراكة العمل المبكر الواعي بالمخاطر إلى ربط مستويات مختلفة من الأنشطة من خلال تبادل المعلومات وزيادة الوعي وتكوين مدلول محسوس ملموس. ويرى الشركاء الحكوميون وغير الحكوميين من البلدان الأكثر تضرراً من آثار تغير المناخ جدوى القيمة المضافة من خلال هذا النهج. كما تشجع الجهات الفاعلة الأخرى المشاركة في المناقشات المتعلقة بالسياسات بقوة على معالجة حالة الانفصام بين المستويين الدولي والمحلي، وبين المناقشات المتعلقة بالسياسات والتنفيذ.

فعلى سبيل المثال، من شأن مبادرة الإنذار المبكر للجميع أن توفر فرصة لإحداث تغيير منهجي على المستويين الوطني ودون الوطني - في حين كانت جميع الركائز مترابطة وكانت سلطة صنع القرار موجودة على المستويين الوطني ودون الوطني.

ما الذي يتعين علينا فعله الآن؟ ؟

نقطة البداية: *تمكين الملكية والقيادة على المستويين المحلي والقطري (محرك التغيير 2)*

ينبغي أن يقع عبء اتخاذ ما يلزم من إجراء بشأن هذه القضية في المقام الأول على المستوى الدولي حيث تكمن الحصة الأكبر من الموارد. وينبغي دائما مراعاة احتياجات الفئات غير الممثلة تمثيلاً كافياً في المراحل الأولى من التخطيط، حتى في الحالات التي لا يكون فيها الأمر بسيطاً. إذ أن الفرص متاحة بالفعل: فقد التزمت مبادرة

نظم **الإنذار المبكر للجميع** بإنشاء منتدى لأصحاب المصلحة المتعددين لتعزيز التشاور وتعزيز التعاون مع مجموعة أوسع من الشركاء، وتتبنى مبادرة **المياه في صميم العمل المناخي** (انظر الهدف الثالث الفصل قصة التغيير) نهجاً يركز على صنع القرار المحلي. كما **يشير ميثاق استباق الكوارث إلى الحاجة إلى** "إعطاء الأولوية للنهج ذات القيادة المحلية التي تركز على الناس لاتخاذ الإجراءات اللازمة قبل الكوارث، مع القيادة الحكومية ومشاركة أكبر من الجهات الفاعلة والأنظمة المحلية". وفي نهاية المطاف، يجب أن يكفل تحقيق التقدم أن لا تتم استشارة الجهات المحلية فقط، بل يجب أن يُعتبروا شركاء متساوون وتزويدهم بالموارد اللازمة للتنفيذ بناءً على الاحتياجات المحلية.

فهم المبادرات والشراكات والشبكات العاملة في مجال الإنذار المبكر والعمل المبكر

تحتاج المبادرات والشراكات والشبكات ذات الصلة إلى توضيح وفهم قيمتها المضافة المحددة، وكيفية ارتباطها ببعضها البعض، وما هي الفوائد التي يمكن أن يتوقعها أصحاب المصلحة من مشاركتهم. ويُعد هذا الأمر مسألة حيوية لتمكين أعضاء المجتمع العالمي من اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن الموضع الذي يكرسون فيه وقتهم ومواردهم.

يؤدي تزايد عدد المبادرات والشراكات والشبكات النشطة على طول سلسلة قيمة الإنذار المبكر – العمل المبكر برمتها إلى نشوء مخاطر حقيقية تتمثل في حدوث ارتباك وغياب مشاركة بين أصحاب المصلحة الرئيسيين، وإلى الازدواجية و/أوالتنافس على الموارد المحدودة بين الجهود الهامة الرامية إلى جعل الناس بحالة أفضل أماناً بالنسبة للكوارث. واستناداً إلى الأبحاث والمحادثات والمقابلات والدراسات الاستقصائية على مدار العام، أصبح من الواضح أن على شراكة العمل المبكر الواعي بالمخاطر القيام بدورها لتوضيح تفويضها المحدد ومكانتها التشغيلية، والقيمة التي يمكن أن تضيفها إلى طموحات شركائها. والغرض من ذلك ليس فصل المبادرات، بل تسليط الضوء على أوجه التآزر فيما بينها. ولهذا السبب، يجب أن تكون شراكة العمل المبكر الواعي بالمخاطر شفافة أيضاً بشأن نطاق عملها وقيمتها المضافة فيما يتعلق بالمبادرات الأخرى - تحديد المواضع التي تتمتع فيها المبادرات المماثلة بالزخم والتركيز والموارد اللازمة لإحراز تقدم أفضل في مجالات عمل معينة. ويجب أن تؤثرعملية الفهم على كيفية تطور المبادرات والشراكات والشبكات مع مرور الوقت، وبحيث تجعل من التغييرات التي تحدثها المنظمات والبلدان التي تم التخطيط لدعمها نهج قائم على الطلب. كما سيؤدي تحديد الفجوات وطرق سدها من خلال تكييف الهياكل القائمة بالفعل إلى تجنب المزيد من انتشار المبادرات. على سبيل المثال، لا تزال هناك أسئلة حول ما يخبئه المستقبل لشراكة العمل المبكر الواعي بالمخاطر بعد عام 2025، بينما أظهر تقييم الشراكة رغبة الشركاء في رؤية الشراكة تواصل عملها، فليس من المُسلّم به أن هذا سيحدث - فيما لواستدعت الحاجة إلى مرحلة جديدة يجب تصميمها لسد فجوة محددة في المشهد الحالي.

ما الذي يتعين علينا فعله الآن؟ ؟

نقطة البداية: *تعزيز التعاون وربط العرض بالطلب (محرك التغيير 3)*

يساهم تقرير الحالة الراهنة هذا، الذي يُكمل الجهود المماثلة، في نقطة انطلاق لمناقشة أين تقع المبادرات المختلفة في سلسلة قيمة الإنذار المبكر - العمل المبكر (انظر الملحق 1 من التقرير الكامل). وتشجع الشراكة المبادرات الأخرى على الانخراط في تكوين فهم مشابه والمشاركة في عمليات التبادل بشأن القواسم المشتركة والاختلافات، للسماح للجهات الفاعلة الجديدة بفهم أوجه التكامل والقيمة الفريدة التي تقدمها الجهات العاملة في مجال الإنذار المبكر والعمل المبكر فهماً أفضل.

الهدف الأول / قصة التغيير

بناء التوافق في حوار وطني حول العمل الاستباقي

في نيبال، تسعى الحكومة إلى الانتقال من الاستجابة التقليدية للكوارث إلى النهج الواعية بالمخاطر. ويلقى هذا التحول الدعم من خلال الإشراف على تطوير التزامٍ وطنيٍ مشتركٍ يقضي بتوقع آثار الكوارث وتمكين العمل قبل حدوث الصدمات. هدف نيبال واضح: إنقاذ الأرواح وبناء مستقبل أكثر مرونة من خلال نُهج التفكير المستقبلي لإدارة مخاطر الكوارث.

في أيار/مايو، 2023 سعياً نحوالدفع بهذا الطموح خطوة إلى الأمام، نظّمت الهيئة الوطنية للحد من مخاطر الكوارث وإدارتها في البلاد (شريك شراكة العمل المبكر الواعي بالمخاطر منذ عام 2021) الحوار الوطني الثاني حول العمل الاستباقي. وضم الحوار الوزارات والسلطات الحكومية، مثل الهيئة الوطنية للحد من مخاطر الكوارث وإدارتها التابعة لوزارة الداخلية، ووزارة الصحة والسكان، فضلاً عن الشركاء التقنيين من حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر، والمنظمات غير الحكومية الدولية، ووكالات الأمم المتحدة. وأتاح الحوار منبراً لعرض الممارسات الجيدة، وتبادل الخبرات والدروس المستفادة، وتوجيه السياسة العامة في نيبال بشأن العمل الاستباقي. وهناك ثلاث مجالات مواضيعية ذات أهمية خاصة: (1) الأخطارالمتعلقة بمكامن الخطر المتعددة (2) آليات تمويل مخاطر الكوارث وتحويلها (3) الحماية الاجتماعية المستجيبة للصدمات. وقد استفاد الحوار الوطني من عمل مجتمع الممارسين الوطني بشأن العمل الاستباقي والحماية الاجتماعية المستجيبة للصدمات.

وبعقد هذا الحوار الوطني الثاني، أظهرت الحكومة النيبالية قيادة على المستوى الوطني في: **دمج العمل الاستباقي مع النظم والسياسات الوطنية الأخرى** مثل الحماية الاجتماعية؛ إدماج العمل الاستباقي **على جميع المستويات الحكومية**؛ وربط **الطموحات بالجهود العامة للحد من مخاطر الكوارث**، حيث أن النتائج تغذي مباشرة المنظومة الوطنية للحد من مخاطر الكوارث ويشكل المضي قدما بهذه العملية في مسعى مشترك مثالاً عملياً على كيفية المواءمة بين الملكية والقيادة على الصعيدين القطري والمحلي، وهوما تعتبره شراكة العمل المبكر الواعي بالمخاطر محركاً رئيسياً للتغيير المنهجي.

ما هي الخطوة التالية؟ لدى الحكومة النيبالية خطط واعدة: أولا، تعمل على وضع خارطة طريق وطنية لدمج وتعميم العمل الاستباقي المنسقة في جميع جوانب الاستجابة الإنسانية والتأهب؛ وثانيا، يرغب المركز الوطني للحد من مخاطر الكوارث في إنشاء "عيادة للعمل الاستباقي"، وهي مركز مخصص لتبادل المعرفة، ونهج جماعي بين الوكالات الحكومية والمنظمات غير الربحية والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية.

وتبدي بلدان أخرى أيضاً التزاماً بجعل العمل الاستباقي شاغلاً مشتركا بين القطاعات: عقدت أوغندا أول حوار وطني لها بشأن العمل الاستباقي في عام 2022، مما دفع الحكومة إلى إنشاء فريق عمل تقني مرجعي لتمويل مخاطر الكوارث مع ممثلين من مختلف الوزارات والإدارات والوكالات في أوغندا والأمم المتحدة والصليب الأحمر. وتخطط جمعية الصليب الأحمر الأوغندي لعقد حوارات وطنية مرتين في السنة. وتحت قيادة الهيئة الوطنية لإدارة الكوارث في باكستان، نظم أصحاب المصلحة في العمل الاستباقي أيضاً أول حوار وطني في البلاد في كانون الأول/ديسمبر 2023. في بنغلاديش، استضاف فريق العمل التقني المرجعي للعمل الاستباقي بقيادة وزارة إدارة الكوارث والإغاثة منصة الحوار الوطني الثاني في أيلول/سبتمبر 2023.

الهدف الثاني /
قصة التغيير تضمين نهج واعية بالمخاطر في قرارات توفير الأموال والتمويل

على مدى العقد الماضي، طورت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية موارد وأدوات للمساعدة في تعزيز نهج التكيف الفعال مع المناخ، بما في ذلك العمل المبكر والاستباقي، فضلاً عن تمويل مخاطر الكوارث. كما عززت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية من خلال نشاط دعم تكيف المناخ هذا التوجه أكثر عن طريق نشر ثلاثة تقارير تهدف إلى تعزيز إضفاء الطابع المؤسسي للجهوزية للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والمجتمع الإنساني. وتقدم رؤية واضحة لربط العمل الاستباقي بتمويل المخاطر الناجمة عن الكوارث، ولسد الفجوة بين الإجراءات الطويلة الأجل للحد من التعرض لمكامن الخطر وآثارها (مثلاً من خلال البرامج التقليدية للحد من أخطار الكوارث) استجابة إنسانية تفاعلية، من خلال نُهج "واعية بالمخاطر".

وعلى وجه الخصوص، يحدد موجز السياسات توصيات قابلة للتنفيذ للمانحين والجهات الفاعلة الإنسانية الأخرى لتوسيع نطاق النُهج الإنسانية الاستباقية والواعية بالمخاطر.وتستند هذه التوصيات إلى ثلاث مخرجات أخرى: إطارعمل مفاهيمي للمانحين في المجال الإنساني وغيرهم من الممارسين لتطوير وتنفيذ أنشطة تمويل مخاطر الكوارث والعمل المبكر والعمل الاستباقي؛ وضع قائمة مرجعية خاصة بتمويل مخاطر الكوارث وجهوزية العمل الاستباقي للممارسين (تم نشرها كملحق لإطار العمل)؛ ورسم خريطة عالمية لأدوات ومبادرات تمويل مخاطر الكوارث الإنسانية.

تتوزع أغراض توصيات دعم أنشطة التكيف مع تغير المناخ عبر العديد من أهداف شراكة العمل المبكر الواعي بالمخاطر ومحركات التغيير. ولضمان حصول المزيد من الأشخاص على التغطية المناسبة من خلال آليات التمويل والتنفيذ للتصدي للكوارث المتوقعة مسبقاً، على سبيل المثال، تدعوالتوصيات الجهات الفاعلة في المجال الإنساني إلى التركيز على التبعات المحددة التي ترغب في معالجتها عند دعمهم للجهود الوطنية، بدلاً من مجرد التركيز والاقتصار على توظيف أداة تمويل واحدة دون غيرها (مبتكرةً كانت أو داخلة في إطار تمويل مخاطر الكوارث) وبالتالي اتباع نهج قائم على الآلية. ويعاد التأكيد على ذلك من خلال الدعوة إلى اتباع نهج متعدد الطبقات لإدارة المخاطر، بما يتجاوز استخدام أداة واحدة واللجوء بدلاً من ذلك إلى وضع التمويل المرتب مسبقاً بأكثر الطرق كفاءةً وفعاليةً. وهذا يحدث بالفعل في الممارسة العملية، على سبيل المثال، في العديد من الصناديق التمويل المشتركة، ولكن يمكن القيام به على نطاق أوسع. ولمواجهة التحدي المتمثل في أن النهج الواعية بالمخاطر تتطلب تمويلاً طويل الأجل وعلى نطاق واسع يتجاوز قدرات النظام الإنساني الحالي، توصي التقارير باعتماد المساعدة الواعية بالمخاطر ضمن إطار استراتيجيات التمويل المتعلق بالمناخ، فضلا عن النظر في أفضل السبل لتنسيق الآليات الدولية والوطنية المعنية بالخسائر والأضرار المتعلقة بالمناخ مع النظام الإنساني الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، توصي التقارير بتحديث أُطرعمل إدارة مخاطر الكوارث وآليات التمويل التي تيسر تقديم المساعدة الواعية بالمخاطر؛وتضمين محفزات واعية بالمخاطر متفق عليها مسبقا؛ وأن تكون مبنية على تقييمات المخاطر والتنبؤات الدقيقة ونظم الإنذار المبكر المعمول بها، فضلا عن الترتيب مسبقا لضمان توافر الأموال والموارد دون تأخير عند الحاجة إليها.

تشير هذه التقارير مُجتمعة وبوضوح إلى أن هناك حاجة إلى إحداث تغييرات طويلة الأجل وتحويلية يمكنها الاستجابة للتحديات التي تفرضها أزمة المناخ - وهذا يعني استحداث تغييرات على المستوى النظام المعمول به. ولابد أن تؤتي أحد هذه التغييرات أوكلها من خلال ضمان دمج النظام الإنساني إدماجاً كاملاً في النهج الشاملة إزاء آثار المناخ. وتحقيقاً لهذه الغاية، توفر مجموعة العمل المترابطة هذه إطار عمل مفاهيمي قوي لكيفية التصدي لهذا التحدي من خلال الاستفادة بشكل أفضل من التمويل المتاح.

الهدف الثالث / قصة التغيير

دمج معارف الشعوب الأصلية مع النُهج التكنولوجية لوضع المياه في صميم العمل

للتقليل من آثار المخاطر والكوارث المتعلقة بالمياه إلى أدنى حد، ولدعم توسيع نطاق العمل الاستباقي وإدراجه في السياسات والاستراتيجيات الوطنية والإقليمية للحد من مخاطر الكوارث في حوض النيل، تم إطلاق مبادرة جديدة للحد من مخاطر المياه وزيادة المرونة. في حزيران / يونيو، 2023 اجتمعت شراكة قوية برؤية مشتركة لجلب المعرفة المحلية من أجل توسيع نطاقها ودمجها مع الدعم التكنولوجي لتحسين استخدام المياه – كونها مورداً ثميناً - ومنع المخاطر المتعلقة بالمياه من أن تصبح كوارث، من خلال "المياه في صميم العمل المناخي".

أطلق شركاء شراكة العمل المبكر الواعي بالمخاطر بما في ذلك الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث من الجانب التقني، جنباً إلى جنب مع آلية التمويل المتعددة الشركاء الخاصة ب مرفق تمويل الرصد المنهجي ، برنامج "الماء في صميم العمل المناخي" في حوض النيل (إثيوبيا وجنوب السودان وأوغندا، وتوسع إلى رواندا). ويضع هذا النهج، الذي تموله حكومة هولندا (55 مليون يورو، حوالي 58 مليون دولار أمريكي)، الفرق القطرية متعددة التخصصات في المقدمة لتصميم سياسات وأعمال المياه والاصحاح والنهوض بالنظافة على المستوى القطري بشأن التنبؤ والرصد والإنذار والعمل في نهاية المطاف على التصدي لمكامن الخطر المتعلقة بالطقس والمياه. ستضع الفرق خططاً خاصة بكل بلد لضمان التعاون والمواءمة والمشاركة في إنشاء شركاء الشبكة. إذ يهدف العمل المبكر إلى منع الآثار الإنسانية المرتبطة بآثار الكوارث المتمثلة في عدم وجود كمية كافية من المياه وكذلك وجود الكثير منها. ولهذا الغرض، ستعزز المنظمة العالمية للأرصاد الجوية قدرات المنظمات الوطنية للأرصاد الجوية وتحسن البيانات المتاحة لها؛ وسيعزز مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث السياسات الوطنية الرامية إلى الحد من مخاطر الكوارث؛ وسيعزز الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر والجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر استخدام البيانات والمعارف المحلية.

ويدعم البرنامج كامل سلسلة قيمة العمل المبكر والإنذار المبكر - بهدف تحسين المعرفة بالمخاطر المتعلقة بالمياه، والرصد والتنبؤ، ونظم الإنذار المبكر، فضلاً عن العمل الاستباقي والتكيف بقيادة محلية. وكنقطة انطلاق، تدرك المبادرة أن المشاركة الهادفة في صنع القرار من قبل الجهات الفاعلة المحلية والمهمشة ضعيفة أوغير موجودة عندما يتعلق الأمر بالتوصل إلى سياسات ومنصات عالمية للتغييرات الهيكلية. ولتحقيق التغيير المنهجي، فإنه يركز بشكل خاص ليس فقط على الوصول إلى مجتمعات "الميل الأول / الأخير" من خلال العمل المبكر، ولكن أيضاً على وضع معرفتهم في المقدمة ضمن عملية التنمية، وبالتالي فهو مساهمة ملموسة في أهداف شراكة العمل المبكر الواعي بالمخاطر ومبادرة الإنذار المبكر للجميع.

تم تصميم المبادرة في البداية للعمل في السودان كدولة رابعة تقع في حوض النيل، ولكن تم تعليق النشاط بسبب الصراع الذي نشب في عام 2023. ومع ذلك، تعمل المبادرة مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC) لوضع نهج يراعي النزاع في برنامج نشاطها، مما يضمن عدم تخلف المجتمعات المهمشة في المناطق المتضررة من النزاع عن الركب. وفي حين أن البرنامج الذي يستغرق خمس سنوات يستهدف في البداية عدداً صغيراً من البلدان، فإن المشروع يهدف إلى توسيع نطاقه وتكراره في المزيد من المناطق في حال نجاحه.

الهدف الرابع /
قصة التغيير ضمان تنفيذ العمل الاستباقي بقيادة محلية من خلال الحوار العام والتعلم

من الواضح أن النُهج بقيادة محلية ينبغي أن تكون جزءاً لا يتجزأ من سلسلة قيمة العمل المبكر -الإنذار المبكر، وهومبدأ يكرسه التزام برنامج شراكة العمل المبكر الواعي بالمخاطر بالتركيز على الناس. ومع ذلك، فإن الوفاء بهذا الالتزام يعني تجاوز مجرد خطاب المشاركة الشاملة والقيادة من جانب المجتمعات المعرضة للخطر، إلى تقديم حلول عملية لكيفية تحقيق هذه الأهداف. لقد ارتقت الشبكة العالمية لمنظمات المجتمع المدني للحد من الكوارث (GNDR)، وهي شريك مؤسس لبرنامج شراكة العمل المبكر الواعي بالمخاطر REAP، إلى مستوى هذا التحدي، حيث شاركت في حوارات عامة مع أصحاب المصلحة لتبادل المعرفة من مختلف المجالات والجهات الفاعلة، في حين كانت مدفوعة بالدروس المستفادة على المستوى المحلي. حول ما هومطلوب لتمكين العمل الاستباقي بقيادة محلية.

من خلال مشروع القيادة المحلية من أجل الأثر العالمي - وهي مبادرة تعاونية بين الشبكة العالمية لمنظمات المجتمع المدني للحد من الكوارث (GNDR) ومنظمة دياكوني للإغاثة في حالات الطوارئ Diakonie Katastrofenhilfe (DKH) والشركاء المحليين - تم جمع الخبرات والدروس المستفادة من منظمات المجتمع المدني في جنوب أفريقيا حول تطبيق نُهج القيادة المحلية للعمل الاستباقي. وكان الغرض من نهج التعلم التطبيقي هذا هوإصدار دعوة للعمل موجهة إلى الحكومات الوطنية ووكالات إدارة الكوارث والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والجهات المانحة والوكالات التقنية حول كيفية تعميم النهج المحلية في تخطيط وتصميم العمل الاستباقي، بما في ذلك التخطيط لنظم الإنذار المبكر. ومن أجل ضمان أن تكون الدعوة إلى العمل مبينة على التجارب المحلية ولكنها موجهة إلى جماهير أوسع، عقدت الشبكة العالمية للحد من الكوارث وومنظمة دياكوني للإغاثة في حالات الطوارئ (DKH) حوار على طاولة مستديرة مع الشركاء الدوليين لمشاركة الدعوة وتحسينها قبل الانتهاء منها واعتمادها.

وإدراكاً للحاجة إلى اتباع توصيات السياسة العامة مع الخطوات العملية للتنفيذ ، قامت الشبكة العالمية للحد من الكوارث ومنظمة دياكوني للإغاثة في حالات الطوارئ (DKH) بإعداد دليل ومجموعة أدوات العمل الاستباقي بقيادة محلية. يحدد هذا المرجع كيفية التعاون بين منظمات المجتمع المدني والمجتمعات والجهات المانحة والوكالات التقنية لتوطين وتوسيع الإنذار المبكر والعمل المبكر من خلال فهم مشترك ونهج مشتركة. تم تصميم هذا الدليل ومجموعة الأدوات لخدمة مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، وبالتالي يغطي أساسيات العمل الاستباقي – شارحاً: ما هي طبيعته، ومن يحتاج إلى المشاركة فيه وكيف يمكن التعامل معه - بالإضافة إلى تقديم شرح عن ما هوالمقصود ب "العمل الاستباقي بقيادة محلية والخطوات العملية لتنفيذه (من توفر التمويل اللازم من أجل الملكية). ويوضح مايعنيه التعاون مع الجهات الفاعلة المحلية (بما في ذلك شبكات المجتمع المدني، وسلطات إدارة الكوارث ووكالات التنبؤ) والاستثمار في الهياكل المحلية كوسيلة لصانعي القرار. وبشكل أدق، يطلب من صناع القرار تكييف أُطر العمل القانونية لضمان المساءلة وترتيبات التمويل المرنة، ومشاركة الجهات الفاعلة المحلية في تشكيل تخصيص الموارد.

حتى الآن، تستند الدعوة إلى العمل بشكل أساسي إلى تجربة العديد من البلدان في الجنوب الأفريقي. وتشمل الخطط الأخرى الإضافية استضافة العديد من اجتماعات الطاولة المستديرة الوطنية، وتبادل الأفكار في أحداث السياسة الدولية، بالإضافة إلى إطلاق حملة عالمية تستهدف الجهات الفاعلة الإنسانية الرئيسية بشأن المشاركة المحلية وتعميم نهج المرونة في آليات التخطيط للطوارئ. والأهم من ذلك، أن الشبكة العالمية للحد من الكوارث ومنظمة دياكوني للإغاثة في حالات الطوارئ (DKH) تدعو الجهات الفاعلة في المجال الإنساني وتغير المناخ والتنمية إلى الانضمام إلى هذا المسعى.


REAP
Risk-informed
Early Action
Partnership